



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء ١٨ أغسطس ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٤١٢)

محتويات العدد

* التعليم وآفاق تطويره... مؤتمر حيوي للمستقبل

* العراق: الأزمة السياسية تزداد تعقيداً

* ست نتائج مباشرة لامتلاك إيران السلاح النووي

* لماذا قرّر وزير الدفاع الأمريكي التقاعد في يناير ٢٠١١؟

* «نيوزيك»: إسرائيل لا تشعر بالقلق إزاء تسليح العرب

* جدل أفغاني-أمريكي حول الشركات الأمنية الخاصة

* اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم





التعليم وآفاق تطويره.. مؤتمر حيوي للمستقبل

التعليم هو مفتاح تقدّم المجتمعات وارتقائها وأساس نهوضها، ولا تعرف أمة في الماضي أو الحاضر استطاعت أن تنفض عن نفسها غبار التخلف وتعدو إلى مقدمة الصفوف إلا من خلال العلم، كما لا يمكن لأمة أن تفعل ذلك في المستقبل بعيداً عن هذا الطريق، وهذا ما أدركته دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها الرشيدة منذ بداية تجربة الاتحاد وعملت على تحويله إلى واقع عملي ملموس، وهذا ما يجسّده أيضاً «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» من خلال مؤتمره السنوي الأول للتعليم تحت عنوان «واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره في دولة الإمارات العربية المتحدة»، الذي من المقرر أن يقيم يومي الخامس والسادس من شهر أكتوبر المقبل تحت رعاية كريمة من قبل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المركز، وبحضور نخبة مميزة من خبراء التعليم من داخل الإمارات وخارجها.

إن إقدام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» على إقامة هذا المؤتمر السنوي للتعليم، يمثل نموذجاً على التفاعل المطلوب والمحمود والبناء من قبل مؤسسات البحث والتفكير والاستشراف مع القضايا الوطنية وسعيها إلى خدمة خطط التنمية والمساهمة في وضع الرؤى التحديثية الطموح للقيادة الرشيدة موضع التنفيذ، وهذا ما أشار إليه بوضوح الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، عبر تأكيدته أن المؤتمر يأتي تجسيداً للرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- نحو ضرورة بلورة استراتيجيات وسياسات تعنى بالإنسان ومستقبله وتبنيها، مشيراً إلى الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة الحكيمة لتطوير واقع التعليم وبرامجه في مختلف مستوياته انطلاقاً من حرصها الدؤوب على مواصلة تسريع الخطى لعمليات التنمية المستدامة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتشير الموضوعات التي من المقرر أن يتناولها المؤتمر إلى ما يمثله من أهمية كبيرة كمنبر علمي رفيع المستوى للبحث في قمة أولويات التنمية والتحديث وهي التعليم، حيث سيناقش المؤتمر العديد من القضايا المهمة مثل: الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم في الدولة، والتعليم المدرسي، والتعليم العالي، والاتجاهات الحديثة للتعليم في الإمارات، وغيرها من القضايا التي تغطي جوانب العملية التعليمية ومستوياتها كلها.

إن الارتقاء بواقع التعليم ومخرجاته في دولة الإمارات هو استثمار حقيقي في حاضر الوطن ومستقبله، ولا شك في أن وجود مؤتمر علمي سنوي يخصص لمناقشة أوضاع التعليم وتقويمها ومراجعتها وطرح الأفكار حول سبل تطويرها وآلياته من قبل الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، يمثل إطاراً مهماً لوضع الأسس العلمية لتقويم العملية التعليمية وتحديثها وربطها بحاجات المجتمع ومتطلباته من ناحية والمتغيرات العالمية المحيطة من ناحية أخرى، ومن ثم يمكن للدولة أن تحقق أهدافها التنموية الطموح وتقفز بموقعها على خريطة العالم قفزات كبيرة إلى الأمام، كما يعكس وعياً عميقاً من قبل «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» لدوره في خدمة المجتمع والتفاعل العملي الإيجابي مع متطلباته.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

العراق: الأزمة السياسية تزداد تعقيداً

المؤشرات الصادرة عن المشهد السياسي العراقي خلال الفترة الأخيرة تشير إلى أن الأمور تزداد تعقيداً في مسار الأزمة السياسية المحتمدة منذ الانتخابات النيابية في مارس الماضي. فبعد أن كانت التقارير تشير إلى تقدم يحدث في المفاوضات بين الكتلتين الفائزتين بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات، وهما «القائمة العراقية» برئاسة إياد علاوي (٩١ مقعداً) و«ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي (٨٩ مقعداً)، أعلنت «القائمة العراقية» يوم الإثنين الماضي تعليق هذه المفاوضات احتجاجاً على تصريحات للمالكي وصف فيها «القائمة العراقية» بأنها كتلة سنيّة، مشيرة إلى أنها مشروع وطني وليس طائفياً، وطالبت المالكي بالاعتذار كشرط للعودة إلى المفاوضات. ولعل ما يكسب هذا التطور معناه بالنسبة إلى واقع الأزمة السياسية العراقية ومستقبلها، أنه جاء بعد وقف «الائتلاف الوطني العراقي» بزعامة عمار الحكيم مفاوضاته حول تشكيل الحكومة مع «ائتلاف دولة القانون»، مطالباً بترشيح بديل للمالكي لتولي رئاسة الحكومة، ويعد أن طرح الأكراد شروطاً عدة للمشاركة في الحكومة المقبلة، ومن ثم أصبح المشهد أكثر انقساماً وتشردماً وتراجعت فرص التقارب بين الكتل السياسية.

إضافة إلى ما سبق فإن تجميد المفاوضات بين «دولة القانون» و«القائمة العراقية» جاء بينما كان نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، جيفري فيلتمان، يجري مباحثاته مع القوى العراقية المختلفة من أجل تذييل العقبات التي تحول دون تشكيل الحكومة، وكانت تقارير قد أشارت إلى أن واشنطن دعمت الحوار بين قائمتي المالكي وعلاوي وعملت على تقديم بعض الحلول والمقترحات للتغلب على خلافاتهما كما غيرت بعض مواقفها وتوجهاتها في هذا الصدد، حيث تراجعت عن تأييدها المالكي رئيساً للحكومة ولم تعد تؤيد مرشحاً بعينه لهذا المنصب، فضلاً عن ذلك فإنها اقترحت تقليل سلطات رئيس الحكومة واستحداث منصب جديد هو «المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية» توزع السلطات بينه وبين رئاسة الوزراء. وعلى ذلك فإن تعليق المفاوضات بين «دولة القانون» و«القائمة العراقية» يعقّد الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، التي انخرطت بشكل مباشر خلال الفترة الأخيرة في الأزمة السياسية العراقية من أجل العمل على إيجاد حلّ لها يضمن لها انسحاباً منطقياً أو مقبولاً من العراق كما هو مقرر وفق رؤية إدارة الرئيس باراك أوباما، ففي ظل استمرار الأزمة السياسية وحالة الفراغ السياسي في البلاد سينطوي الانسحاب الأمريكي على مخاطرة كبيرة من ناحية ويمكن أن ينظر إليه على أنه فشل لإدارة أوباما من ناحية أخرى، ولذلك فإنه يتوقع انخراط أكبر من قبل الولايات المتحدة في المشهد العراقي خلال الفترة المقبلة تحت ضغط الوقت حتى يمكنها إيجاد حل للأزمة قبل الانسحاب.

- ٣ * أهم الأحداث
- ○ ○
- * الإمارات اليوم
- ٤ ترشيد استهلاك المياه
- ○ ○
- * تقارير وتحليلات
- ٥ «سليت»: ست نتاج مباشرة لامتلاك إيران السلاح النووي
- ٦ لماذا قرّر وزير الدفاع الأمريكي التقاعد في يناير ٢٠١١؟
- «نيوزويك»: إسرائيل لم تعد تشعر بالقلق إزاء صفقات الأسلحة
- ٧ الأمريكية للدول العربية
- ٨ جدل أفغاني-أمريكي حول الشركات الأمنية الخاصة
- برغم تقدم الصين رسمياً: اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في
- ١٠ العالم
- ماذا وراء إعلان إيران بناء عشرة مواقع جديدة لتخصيب
- اليورانيوم؟
- ○ ○
- * أخبار الساعة حول العالم
- إسلام آباد
- ١٢ خبراء: أمريكا تخطط جدياً للانسحاب من أفغانستان
- بنوم بنه
- تعزّز تعاونها الاقتصادي مع طهران كمبوديا تنتقد العقوبات
- ١٢ على إيران
- واشنطن
- ١٣ كاتب: إسرائيل تعاني أقسى شعور بالتهديد الوجودي
- ١٣ هل تكرر واشنطن خطأ فيتنام مع كرزاي؟
- ١٤ هل أنذر البيت الأبيض تركيا لتغيير مواقفها؟
- «واشنطن بوست»: أوباما تصرّف بمسؤولية حيال «المركز
- الإسلامي»
- ○ ○
- * متابعات اقتصادية
- ١٥
- ○ ○
- * متابعات إعلامية:
- وزير الدفاع الأمريكي يؤكد عزمه الاستقالة من منصبه عام
- ١٦ ٢٠١١





أهم الأحداث

صاحب السمو رئيس الدولة يهنئ رئيس إندونيسيا بعيد الاستقلال



بعث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- برقية تهنئة إلى الرئيس سوسيلو بانينج يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، وذلك بمناسبة ذكرى إعلان استقلال بلاده. كما بعث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، ببرقية تهنئة ماثلة إلى رئيس جمهورية إندونيسيا. إلى ذلك، كثفت دولة الإمارات برامج المساعدات الرمضانية والمساعدات الإنسانية حول العالم، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة.

بعنوان «قراءة في انحرافات التدين المعاصر».. محمد بن زايد يشهد أولى محاضرات مجلسه الرمضاني



شهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في مجلس سموه في قصر البطين، الليلة قبل الماضية، أولى محاضرات مجلس سموه الرمضاني، التي ألقاها الباحث والمفكر الإسلامي، الدكتور محمد بن صالح الدحيم، مؤسس ومشرف عام «مركز التجديد الثقافي» في مدينة جدة السعودية، بعنوان «قراءة في انحرافات التدين المعاصر. الأسباب والانعكاسات والمخرج»، حيث تناول المحاضر عدداً من المحاور منها «ضرورة النقد وتعدد القراءات، والدين والتدين.. مقارنة للفهم، والمجتمع الإسلامي تكون أم تكوم؟ والمعركة غلط. رؤية للانعكاسات».

العراق: (٥٩) قتيلاً في هجوم انتحاري

قتل (٥٩) شخصاً على الأقل من المتطوعين والجنود العراقيين وجرح أكثر من مئة آخرين عندما فجر انتحاري نفسه، أمس، في بغداد أمام مركز تجنيد للجيش العراقي، الذي يفترض أن يتولى المهام الأمنية بعد رحيل القوات الأمريكية من العراق خلال ١٦ شهراً. ووقع الهجوم الذي يعد الأعنف هذا العام غداة إعلان أكبر كتلتين سياسيتين تعليق محادثاتهما.

تعبئة في فرنسا إثر تهديدات جديدة لـ «القاعدة»

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، برنار فاليرو، أمس، «التعبئة التامة» للتدابير الأمنية الفرنسية بعد تهديدات جديدة لتنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي»، مضيفاً أن هذه التهديدات صادرة عن «قتلة». وقال المتحدث إنه تمّ «تفعيل التدابير بشكل دائم، سواء أكان بالنسبة إلى مواطنينا في الداخل والخارج أم لبعثاتنا الدبلوماسية».

جون بولتون: أمام إسرائيل «ثمانية أيام» لتنفيذ «الضربة»... إيران تحذر من أي هجوم على محطة «بوشهر»

حذرت إيران، أمس، من أي هجوم عسكري على محطاتها النووية الأولى في «بوشهر»، التي يفترض أن يبدأ مدها بالوقود اعتباراً من السبت، حسبما أعلن. وأكد الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمان نبراست، رداً على سؤال عن احتمال هجوم إسرائيلي في لقائه صحفيين، أن «أي اعتداء على المركز سيواجه رداً جدياً من قبل إيران». من جهته، قال رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، علي أكبر صالح، في تصريحات نقلتها وكالة «الأنباء الإيرانية الرسمية»: «إن هجوماً على مركز نووي سيكون جريمة دولية لأن نتائجه لن تطول الدول المستهدفة فقط بل سيكون له بُعد عالمي». وأضاف أن «بوشهر» كانت، حتى الآن، منشأة بسيطة (...). لكن عندما يتم إدخال الوقود إليها ستصبح محطة نووية وسندخل في مرحلة جديدة». وذكر مهمان نبراست أنه «حسب القوانين الدولية لا يمكن مهاجمة المنشآت التي تحوي وقوداً نووياً بسبب عواقب إنسانية». إلا أنه رأى أن «وقوع عمل خطر كهذا غير مرجح»، معتبراً التهديدات الإسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية «متكررة وفقدت معناها». وقال سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة، جون بولتون، إن أمام إسرائيل «ثمانية أيام» لتوجيه ضربة عسكرية لمحطة «بوشهر» النووية وإلا يكون فات الأوان لضرب هذا المفاعل من دون التسبب في تلوث إشعاعي. وحذر جون بولتون، أول من أمس، من أنه سيكون حينها قد فات الأوان أمام إسرائيل لشن أي هجوم عسكري على المنشأة لأن ذلك سيتسبب في نشر إشعاعات تطول المدنيين.





ترشيد استهلاك المياه

الموارد المائية في الإمارة يكتسب أهمية كبيرة، نظراً إلى اعتبارات عدة، أولها مواجهة الطلب المتنامي على المياه، فحسب الإحصاءات الرسمية فإن معدل استهلاك الفرد من المياه العذبة في أبوظبي بلغ ٥٦٠ لتراً يومياً العام الماضي بزيادة تقدر بـ (٦٠) لتراً يومياً مقارنة مع إحصاءات عام ٢٠٠٨، وهذه النسبة تعد من أعلى المعدلات في العالم، بل وتشير التقديرات إلى أن استمرار هذا المعدل المرتفع من الاستهلاك قد يؤدي إلى استنفاد المخزون الاستراتيجي للمياه العذبة في أبوظبي، الذي يصل إلى ١٨٠ مليار متر مكعب، خلال خمسين عاماً. الاعتبار الثاني أن تكلفة البدائل الأخرى لتوفير المياه كتحلية المياه تبدو مرتفعة بشكل كبير، حيث تقدر تكاليف الإنتاج السنوي لتحلية المياه في الدولة بنحو ١١,٨ مليار درهم، بمعدل ٧,١٦ درهم لكل متر مكعب، وهذه التكلفة قد تتزايد في المستقبل إذا ما استمرت معدلات استهلاك المياه الحالية. الاعتبار الثالث هو الاستجابة لمتطلبات النمو السكاني والتوسع العمراني والتطور السريع في مختلف المجالات، الذي أصبح بدوره يفرض ضغوطاً متواصلة على الموارد المائية المحدودة في الإمارة وخططها التنموية المستقبلية، وهذا يسلب الضوء بدوره على واقع مشكلة المياه في الإمارة، وهي أن الطلب المتنامي على المياه في الوقت الحالي لا يتماشى مع ما تخطط له الإمارة في المستقبل من أجل التنمية المستدامة.

في إطار استراتيجيتها لترشيد استهلاك المياه، أعلنت «هيئة البيئة» في أبوظبي قبل أيام أنها قامت بتركيب ٧٦٤٩٤ جهاز ترشيد استهلاك مياه في ما يزيد على أربعة آلاف وخمسمئة منشأة متنوعة داخل الإمارة، يتوقع أن تسهم في تخفيض استهلاك المياه بنسبة ٣٠٪ للعائلة، كما ستسهم في تخفيض فواتير المياه أيضاً. استخدام التقنيات الحديثة هو أحد الجوانب المهمة في الاستراتيجية التي تتبعها «هيئة البيئة» في أبوظبي من أجل ترشيد استهلاك المياه، وتأمل خلال السنوات الثلاث المقبلة تعميم هذه التجربة على مناطق الإمارة كلها لتعظيم الاستفادة منها، وبما ينعكس بشكل إيجابي على المستهلكين أيضاً، وإضافة إلى هذا الجانب التقني فإن هذه الاستراتيجية تأخذ بالمنظور الشامل لسياسات ترشيد المياه، فالبرامج التنفيذية المنبثقة منها تتحرك في مسارات متوازية من أجل تحقيق هذا الهدف، سواء لجهة إدارة موارد المياه والمحافظة على نوعيتها، أو العمل على تبني خيارات غير تقليدية لزيادة إنتاج المياه، وبما يتناسب مع بيئة أبوظبي، مثل وضع خطة لزيادة كفاءة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ري الغابات واستخدام مياه التحلية الزائدة على الحاجة في إعادة شحن الخزانات الجوفية لاستخدامها في أوقات الطوارئ. إن التحرك الفاعل من جانب «هيئة البيئة» في أبوظبي لترشيد

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

دولار/ين		إسترليني/دولار		يورو/دولار		أسعار العملات
↓	٨٥,٣٠٥٠	↓	١,٥٦٨٨	↑	١,٢٨٥٩	
الغاز الطبيعي سنت/م مكعب		مزيج برنت دولار/برميل		أسعار النفط الخام والغاز		
↔	١٥,١٩٢	↓	٠,٠٧	٧٥,٥٦٠		
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٢٦,٣٧	↓	١,١٤	↑	٢١٨١,٨٧	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٠٣٪
	الشركات المرتفعة (١١) شركة
	الشركات المنخفضة (٧) شركات
	الشركات الثابتة (١١) شركة
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٩٢٪
	الشركات المرتفعة (١٢) شركة
	الشركات المنخفضة (٨) شركات
	الشركات الثابتة (٥) شركات



اعتبرت أنه يمثل «خطراً على الحضارة الإنسانية»

«سليت»: ست نتائج مباشرة لامتلاك إيران السلاح النووي

يرى محللون أن امتلاك إيران القنبلة النووية سيؤدي إلى عواقب وخيمة، مثل انهيار النظام العالمي وزيادة الهائلة في نفوذ «الحرس الثوري» الإيراني داخلياً وخارجياً ووفاء عملية السلام الإسرائيلية-ال فلسطينية. الأخطر، كما يقول المحللون، أن دخول إيران النادي النووي يمكن أن يدمر الحضارة الإنسانية نفسها.

ثانياً: توخّش «الحرس الثوري» الإيراني الذي لم يتورّع عن قتل المتظاهرين المحتجين على تزوير الانتخابات الرئاسية العام الماضي، الذي أفسح الطريق أمام المؤسسة الدينية للوصول إلى الحكم شبه المطلق. ولا ننسى أن «الحرس» هو أيضاً المسؤول عن ملف البرنامج النووي، ونجاحه في امتلاك القنبلة سيجعله أكثر عدوانية وديكتاتورية.

ثالثاً: توخّش «الحرس الثوري» لن يقتصر على الداخل الإيراني فحسب، بل سيحاول توسيع رقعة نفوذه خارج الحدود أيضاً. فأي محاولة انقلابية من جانب «حزب الله» لوأد الديمقراطية في لبنان أو شنّ هجوم بالصواريخ ضد إسرائيل أو تواطؤ إيران مع «طالبان» أو مع قوى التمرد في العراق، كلها سيناريوهات مطروحة، من الصعب مواجهتها لأن المواجهة تعني ببساطة نشوب حرب نووية.

رابعاً: هذه السيناريوهات الغامضة تنسحب على استقرار الدول العربية السنية المجاورة لإيران في منطقة الخليج أيضاً. أو يحلو للصحافة الإيرانية التشدد بما يمكن أن تفعله إيران في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

خامساً: استحالة التوصل إلى تسوية الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني لأن جبهة الرفض الفلسطينية ستزداد تطرفاً وتعاوناً مع النظام الإيراني الذي يطالب بالقضاء على إسرائيل ومحوها من الخريطة. كما أن جبهة الرفض الإسرائيلية ستجدها فرصة للتدليل على صحة منطقتها وسلامة موقفها بأن التنازلات مضيعة للوقت.

سادساً: وفاة استراتيجية حظر الانتشار النووي. ويرى الباحث أن هذا هو جزء من الضريبة التي سيتحملها العالم إذا لم ينجح في منع إيران من تحقيق هدفها بامتلاك السلاح النووي. وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول إذا ما كان المجتمع الدولي مستعداً للتصدّي لهذا الخطر وجهاً لوجه باعتبار أنه يشكل تهديداً لوجود الحضارة الإنسانية نفسها.

يرى كريستوفر هيتشنز، الباحث في مؤسسة «هوفر» أن التكهّنات المتزايدة حول إمكانية توجيه إسرائيل ضربة استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية ستظل قائمة ما دامت روسيا مصرّة على مساعدة إيران على تسريع خططها لبناء مفاعلات نووية جديدة، وما دامت العقوبات الدولية محدودة الأثر، وما دامت عملية السلام الإسرائيلية-ال فلسطينية على ركودها. وأوضح الباحث في مقال نشرته مجلة «سليت» (١٦ أغسطس الجاري) أنه يجد صعوبة في حصر المقالات والأعمدة الصحفية التي صدرت هذا الشهر وهي تتحدث عن إمكانية نشوب حرب في منطقة الشرق الأوسط على خلفية التوتر بسبب الخوف من امتلاك إيران أسلحة نووية. بعض التحليلات ذهبت إلى احتمالات الحرب، إلى حد اتخاذ إيران نفسها زمام المبادرة وأخذ الضربة الأولى بهدف توريث الولايات المتحدة وإظهارها في صورة القوة العظمى التي فقدت هيبتها. وأضاف الباحث أنه فيما تنظر الولايات المتحدة إلى امتلاك إيران السلاح النووي باعتباره خطراً على أمنها القومي ومصالحها الإقليمية، تعتبر إسرائيل هذا التطور كارثة تهدد وجود الدولة اليهودية نفسها. وتذكر إسرائيل أن الملالي لن يترددوا -بمجرد امتلاك «النووي»- في قصف التجمّعات السكانية في قلب تل أبيب، وهي المخاوف التي حاول صقور الائتلاف الإسرائيلي الحاكم بقيادة الليكودي بنيامين نتنياهو نقلها إلى الإدارة الأمريكية، ومن ثم اتخاذ موقف غربي أكثر تشدداً إزاء إيران.

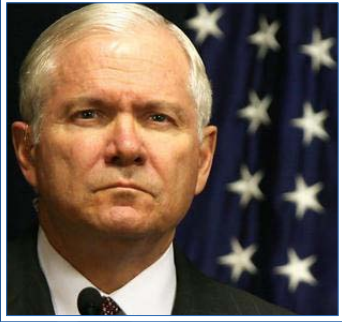
وأردف الباحث أنه بغض النظر عن إسرائيل فإن حصول إيران على القنبلة النووية سيؤدي إلى نتائج سلبية، مثل:

أولاً: تقويض القانون الدولي وضياح هيبة الأمم المتحدة إلى غير عودة بسبب عدم امتثال الملالي للقرارات الدولية وإرادة المجتمع الدولي ممثلة في «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».





ألح وزير الدفاع الأمريكي إلى إمكانية الانسحاب من منصبه في يناير ٢٠١١ «رفعاً للحرج عن الرئيس أوباما في تعيين وزير دفاع جديد من دون التعرض للضغوط المصاحبة لحملة الرئاسة الأمريكية عادة».



حتى يناير ٢٠١١ ستكون مدة خدمتي هي الأطول باستثناء أربع وزراء سابقين (تشارلز ويلسون وروبرت ماكنمارا وكاسبر واينبرجر ودونالد رامسفيلد). وأفصح عن أنه يريد رفع الحرج عن أوباما في

اختيار وزير جديد للدفاع من دون أي ضغوط على الرئيس، موضحاً «أن من الخطأ البقاء حتى يناير ٢٠١٢». ولكن ربما كان وراء قرار الاعتزال أسباب أخرى لم يشأ جيتس أن يفصح عنها، مثل:

* إحساسه بأنه قد أدى دوره، حيث يُحسب للرجل تطوير المؤسسة العسكرية تبعاً لتحديات الألفية الثالثة. فهو قد ألغى ٣٣ سلاحاً جديداً أو قلصها بشدة، مثل الطائرة «إف-٢٢» (رايتر)، والمركبة القتالية البرمائية المستقبلية، وعزل الجنرالات الذين خالفوه في الرأي، مثل قائد سلاح الجو السابق، الجنرال مايكل موزلي، من أجل بناء قوات جديدة تتميز بالمرونة وخفة الحركة. كما تخلّص من إدارات قديمة مثل قيادة الأركان المشتركة، وأسس أخرى جديدة مثل قيادة حرب المعلومات الإلكترونية.

* الاطمئنان على استراتيجية الحرب في أفغانستان. فما يمكن أن يحدث في أفغانستان غداً سيكون قراراً سياسياً لا عسكرياً.

* إن الرجل لا يزال جمهوري التوجه. فهو محسوب على «التكنوقراطيين» الذين خدموا مع نيكسون ومن جاؤوا بعده (باستثناء بيل كلينتون) بشكل أو بآخر.

الخبثاء يقولون إن الرجل يريد القفز من السفينة قبل أن يشتد وطيس الحرب حول مخصصات الميزانية العسكرية الجديدة، خاصة أنه اقترح تخفيضات عدة، مثل خفض عدد اللوآات في القوات البرية والبحرية، لمصلحة التوسع في مجالات أخرى.

هل يظل روبرت جيتس في منصبه العام المقبل؟ سؤال فرض نفسه بعد التلميحات التي ألقاها وزير الدفاع الأمريكي في مقابلة حصرية مع مجلة «فورين بوليسي». وذكرت المجلة في عدد سبتمبر/أكتوبر، أن جيتس، الذي يعتبر أكثر من شغلوا هذا المنصب انفتاحاً وتطوراً منذ عهد روبرت ماكنمارا، بدا غير متحمس عندما سأله محرر الشؤون السياسية فريد كابلان في أواخر عام ٢٠٠٧ عما إذا كان ينوي الاستمرار في منصبه العام المقبل. «ليس هناك ما يدعوني إلى ذلك»، كانت إجابة جيتس مقتضبة وواضحة أيضاً. ولكن جيتس عاد ليغيّر موقفه، ليس بالاستمرار في منصبه كوزير للدفاع منذ ولاية جورج دبليو. بوش فقط، بل وقبول المنصب تحت قيادة إدارة ديمقراطية أيضاً.

وأضافت المجلة أن جيتس عام ٢٠٠٧ كان يعد الأيام المتبقية له داخل «البنيتاجون»، ويحلم بالتقاعد إلى جوار زوجته في منزله المطل على أحد أنهار ولاية واشنطن. ولكن الرجل استمر في مهمته باعتباره المسؤول الوحيد الذي انضم إلى الإدارة الديمقراطية بعد الإدارة الجمهورية السابقة.

ولكن صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» (١٦ أغسطس) ذكرت أن تلميحات جيتس حول التقاعد العام المقبل تقف وراءها رغبة الرجل، الذي يعتبر أقوى وزير دفاع أمريكي منذ خمسين عاماً، في رفع الحرج عن الرئيس أوباما وهو يستعد لخوض حملته الرئاسية عام ٢٠١٢.

وأضافت أن جيتس كانت له بصمة واضحة على ملامح أقوى مؤسسة عسكرية في العالم من حيث إعادة صياغة دورها بعيداً عن حقبة الحرب الباردة. كما أن وجوده كأحد أهم أركان الإدارة الأمريكية كان مهماً بحكم الظروف الاستثنائية التي تواجهها الولايات المتحدة على جبهتين حربيتين: العراق وأفغانستان. ويرغم انتماء جيتس إلى «الحزب الجمهوري» فإن الانتماء الحزبي لم يمنعه من إعلاء الانتماء القومي وكسب احترام البيت الأبيض. وعندما سُئل جيتس عن قرار الاعتزال أجاب بقوله: إذا بقيت في منصبتي



«نيوزويك»: إسرائيل لم تعد تشعر بالقلق إزاء صفقات الأسلحة الأمريكية للدول العربية

يرى هذا التقرير أن إسرائيل لم تعد تشعر بالقلق إزاء حصول الدول العربية على أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية، سواء في ظل تبدل الحسابات الاستراتيجية أو في ضوء التزام واشنطن ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول المجاورة، ولذا لم تعترض إسرائيل على بيع صفقة مقاتلات «إف-١٥» مؤخراً إلى المملكة العربية السعودية.

إسرائيلي الأسبوع الماضي. ويخشى صنّاع السياسة الأمريكية أن يحول تجميد الدعم الأمريكي للجيش اللبناني، دون قدرته على تشكيل لبنان جديد يعزز المصالح الأمريكية. ويوضح التقرير أن المساعدة العسكرية الأمريكية للعرب هي دليل على أن الأمريكيين



كتب لي سميث، كاتب عمود في مجلة «تابلت»، مقالاً نشرته مجلة «نيوزويك» تحت عنوان: «حربنا بالوكالة في الشرق الأوسط»، استهله بالإشارة إلى عدم اعتراض إسرائيل على بيع الولايات المتحدة ٨٤ طائرة من طراز «إف-١٥» للمملكة السعودية، بعد إعلان

إدارة أوباما أن الطائرات تخلو من بعض القدرات الدفاعية طويلة المدى. ويوضح الكاتب أن موازين القوى تغيرت في الشرق الأوسط، فإن لم تتجه السعودية وإسرائيل إلى التقارب، فلن تكون العداوات القديمة على ما كانت عليه. فتاريخياً، كانت إسرائيل تعترض بشدة على بيع الولايات المتحدة أسلحتها إلى خصومها، أمثال السعودية. ولعل صفقة طائرات الرادار للسعودية عام ١٩٨١ وإقناع الرئيس رونالد ريجان شخصياً الكونغرس بالصفقة خير دليل على ذلك. وقد كانت صفقات الأسلحة مهمة بالنسبة إلى واشنطن، حيث أتت بعد عامين من الثورة التي أطاحت شاه إيران وفقدان حليف أمريكي في الخليج العربي. وبعد فقدان إيران، سارع الرئيس جيمي كارتر إلى تمويل السعودية بالأسلحة والجنود للدفاع عن حقولها النفطية من المعتدين، مثلما حدث عند اعتداء صدام حسين على الكويت. كما دافع ريجان عن بيع الأسلحة للسعوديين بحجة حمايتهم من الاتحاد السوفيتي والشيعة في طهران. وجدير بالذكر أن إسرائيل أيضاً فقدت حليفاً قوياً بعد سقوط الشاه، وبدلاً من ذلك حصلت على عدو في إيران. لذا ينم تنبأها هو دون قلق من امتلاك السعودية طائرات «إف-١٦»، فهي ليست العدو، بل إن إيران التي حاربت إسرائيل لثلاثة عقود من خلال «حزب الله» اللبناني باتت هي العدو. ويوضح الكاتب أن هذا أيضاً يقف وراء تجميد الكونغرس المساعدات العسكرية للبنان، المزعوم مسؤولية جيشه عن مقتل عقيد

يعرفون كيفية معاملة أصدقائهم. حيث أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية بعد إثبات الملك عبدالله الثاني ولاءه لجورج دبليو بوش ومساعدته في حرب العراق. حيث عززت الولايات المتحدة أسطول الأردن من طائرات «إف-١٦»، وقدمت الاتصالات العسكرية وشبكات الاستخبارات بجانب مروحيات «بلاك هوك»، وذلك بمقدار نصف مليار دولار. كما زوّدت الولايات المتحدة مصر بمجموعة من المساعدات العسكرية بعد توقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل، ما عاد على الولايات المتحدة يتعاون أمني ومشاركة استخباراتية بمقدار كبير. ويؤكد التقرير أن الولايات المتحدة لا تقوم بتسليح مصر أو أي دولة أخرى في الشرق الأوسط بشكل يحقق توازناً عسكرياً مع إسرائيل، بل كانت باعت لمصر طائرات لا تصلح لقدراتها ومتطلباتها، بل كانت الطائرات نفسها التي استخدمتها إسرائيل عام ١٩٧٣. ويختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تعتمد منذ أربعة قرون على فكرة واحدة، هي: أن كل من في المنطقة يدرك أن شن حرب على إسرائيل هو عبث، لأن الولايات المتحدة ستدعم الدولة العبرية حتى النهاية. ومن هنا تلجأ الدول العربية إلى الطلب من الولايات المتحدة الراعية لإسرائيل تخفيف حدة توتراتها مع إسرائيل. كما يخشى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة تحول موازين القوى في الشرق الأوسط، إذا امتلكت إيران قنبلة نووية.





محللون يرون أن قرار كرزاي حل هذه الشركات يبدو سابقاً لأوانه جدل أفغاني-أمريكي حول الشركات الأمنية الخاصة

يرى عدد من المحللين أن قرار الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، حل الشركات الأمنية الخاصة التي تعتبر عناصر أساسية لقوات الحلف الأطلسي، بحلول الأول من يناير ٢٠١١ سابق لأوانه.



القوات الدولية، وإن كان بأسلوب دبلوماسي أكبر، وجهة النظر نفسها، مؤكداً أنه يؤيد حل هذه الشركات، لكن عندما تتوافر الظروف لتسيطر الشرطة

والجيش الأفغانيان على الأمن في البلاد فقط.

وقال الجنرال بلوتز «نحن في حاجة إلى قوات أمنية أفغانية كافية لتوفير الأمن اللازم»، فيما يرغب الرئيس كرزاي في أن تحل هذه القوات الأمنية مكان القوات الدولية في عام ٢٠١٤.

وكان «البننتاجون» الذي يعتبر من أبرز زبائن الشركات الأمنية الخاصة قلل الأسبوع الماضي من أهمية إعلان الرئاسة الأفغانية، مؤكداً استمرار المحادثات في هذا الشأن مع الحكومة الأفغانية.

وأول من أمس، أبدى «البننتاجون» ضمناً تفضيله لانسحاب على فترة أطول لهذه الشركات التي يتهم الأفغان كثيراً موظفيها بالخطورة والتكبر. ومن دون التعليق مباشرة على قرار كرزاي قال المتحدث باسم «البننتاجون»، بريان ويتمان، إن حل هذه الشركات يجب أن يتم «بترو وإبدراك لأهمية التحدي الذي يطرحه ذلك». وأضاف «سنواصل العمل مع الحكومة الأفغانية للتخطيط لخفض تدريجي لعددتها تبعاً للظروف الأمنية». وأوضح ويتمان أن ٢٦ ألفاً من موظفي هذه الشركات يعملون للحكومة الأمريكية، ١٩ ألفاً منهم لـ «البننتاجون».

من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيليب كراولي، إن قرار الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، حل

أصدر الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، أمس، مرسوماً حدد مهلة أربعة أشهر لحل الشركات الأمنية الخاصة في البلاد.

ويعمل نحو ٤٠ ألف شخص في أفغانستان في القطاع الأمني المزدهر. فهذه الشركات الأمنية الدولية والأفغانية تعمل مع القوات الدولية و«البننتاجون» والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الغربية.

وموظفو هذه الشركات هم أفغان بنسبة ٩٠٪، بينما الأجانب وهم غالباً من قدامى العسكريين يتولون مهمة التدريب التي يتقاضون عليها رواتب عالية جداً.

وكما حدث في العراق، حيث كان وجودها قوياً، أصبحت هذه الشركات ضرورة يصعب الاستغناء عنها في أفغانستان فهي تحمي قوافل تموين «الحلف الأطلسي» أو الموظفين الأجانب الذين يعملون في برامج المساعدة الدولية، كما تتولى أيضاً تدريب القوات الأمنية الأفغانية.

ورأى المحلل السياسي هارون مير «أنه يستحيل تماماً حظرها في الوضع الراهن». ولفت النظر إلى أن «هذه الشركات تعمل مع قوة الحلف الأطلسي ومع جميع المنظمات غير الحكومية والإنسانية والسفارات أيضاً»، مؤكداً بأن القوات الأمنية الأفغانية لم تصبح بعد «جاهزة» لتتولى مسؤولية الأمن بمفردها.

وذكر المحلل «أن القوات الأمنية الأفغانية لم تصبح بعد جديرة بالثقة. فهناك حالات تسلل كثيرة للمتمردين إلى القوات الأفغانية»، في إشارة إلى الجنود الأفغان والأجانب، خاصة البريطانيين الذين قتلوا على يد متمردين تسللوا إلى صفوف الجيش الأفغاني.

كما أن هناك شركات مثل شركة «وطن» مرتبطة بالدائرة المقربة من الرئيس كرزاي. واعتبر الباحث «أن هذه الشركات الأمنية تشكل جزءاً من النظام السياسي. وسيكون من الصعب حلها». وأبدى الجنرال جوزف بلوتز، المتحدث باسم



أفغان.

ماذا وراء انتشار شركات الأمن الخاصة؟

وقد سلط استيلاء الرأي العام العراقي ثم الأفغاني الآن من تصرفات حراس شركات الأمن الخاصة الضوء على الاعتماد المتزايد على الشركات الخاصة للقيام بمهام كانت توكل في السابق للجنود، برغم أن هذا النوع من الشركات لا يحبّ أبداً العمل تحت الأضواء. ومع ميل الحكومات الغربية إلى تقليص جيوشها في الوقت الذي استمرت فيه في شن الحروب تحولت تلك الحكومات إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المتعاقدين لسد الثغرة وتقديم كل شيء من الطعام إلى تحليل معلومات المخبرات. ويرى مؤيدون أن هذه الشركات تدخل القطاع الخاص بقوة وفعالية إلى ساحات الحروب وتسمح للجنود بالتركيز على مهمتهم الرئيسية وهي القتال.

وفي المقابل يرى معارضون أن المتعاقدين هم جيش في الظل غير منظم تنظيمياً جيداً ويعمل خارج القانون.

بدأت شركات المتعاقدين هذه تنمو وتتشعب بعد نهاية الحرب الباردة، حين عمدت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى خفض جيوشها بدرجة كبيرة. وانتعشت هذه التجارة حين دخلت الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان وبعدها وبشكل خاص حين غزت العراق عام ٢٠٠٣. وقال بيتر سينجر، المحلل في معهد «بروكينجز»، الذي ألف كتاباً عن الشركات العسكرية الخاصة «اتخذنا توجهاً أخذاً في النمو ثم وضعناه على برنامج منشطات». بحسب «رويترز». وأوضح سينجر أن الولايات المتحدة بحاجة كبيرة إلى القوة البشرية لكنها لا تملكها في قواتها المسلحة القائمة على التطوع ولا يمكن أن توفرها لها الدول المتحالفة. واستطرد قائلاً: ماذا يحدث حين تكون هناك فجوة بين العرض والطلب؟ يهبط شخص ما لسد الاحتياج. ويشير تفويض المهام الأمنية إلى شركات بموجب عقود عسكرية مخاوف بعض الخبراء الذين يخشون أن يجتذب هذا القطاع المربح مرتزقة يسارعون إلى إطلاق النار. غير أن الشركات الخاصة تشدد على أنها توفر الموارد والخدمات والأمن في مناطق من العالم تمزقها نزاعات، ما يمثل سوقاً عالمية بقيمة مئة مليار دولار. ورأى معهد «لكسينجتون» للدراسات في تقرير أصدره أخيراً أن «القطاع الخاص بات بحكم الأمر الواقع القوة الثالثة - قوة مساندة - وهي جزء لا يتجزأ من الحرب الحديثة».

شركات الأمن الخاصة بحلول الأول من يناير ٢٠١١، يشكّل «تحدياً خطراً لناحية المهلة» المحددة. وأضاف المتحدث «سنرى ما باستطاعتنا فعله. أربعة أشهر، هذا تحدّ خطراً لناحية المهلة».

وكان الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، قد دعا مراراً إلى حظر الشركات الأمنية الخاصة قائلاً إنها تقوّض عمل القوات الأمنية الحكومية.

وكما في العراق، كان أداء متعاقدي الأمن في أفغانستان -ولا سيما الذين يعملون مع القوات الأمريكية- مصدراً للتوتر، في ظل شكوى من أنهم لا يخضعون لتنظيم قوي ويعملون بشكل مؤثر مبنأى عن طائلة القانون المحلي.

ويخضع متعاقدو الأمن الخاصون في أفغانستان للقانون الأفغاني، على عكس الوضع الذي استمر خلال الحرب في العراق، حيث يتمتع الذين يعملون مع الجيش الأمريكي بحصانة من الملاحقة القضائية من السلطات العراقية.

وخسر المتعاقدون في العراق حصانتهم عندما دخلت اتفاقية أمنية أمريكية-عراقية حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٠٩. وأعقب تشديد الرقابة غضب عراقي بشأن إطلاق نار في السادس عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٧ قتل فيه سبعة عشر مدنياً عراقياً في أحد ميادين بغداد.

وقالت «بلاك ووتر» إن حراسها كانوا يحمون دبلوماسيين تعرضوا لهجوم قبل أن يطلقوا النار، لكن محققين عراقيين خلصوا إلى أن إطلاق النار كان غير مبرر.

وفي أفغانستان، دخل المتعاقدون في دائرة الضوء في مناسبات عدة.

ففي عام ٢٠٠٩، اكتشف أن شركة أمنية خاصة تم التعاقد معها لحماية السفارة الأمريكية في كابول تنظم حفلات صاخبة تراق فيها الخمر.

وفي فبراير، قال محققون تابعون لمجلس الشيوخ الأمريكي إن شركة التعاقدات التي كانت تعرف سابقاً باسم «شركة بلاك ووتر» تعاقدت مع مدمني مخدرات للمساعدة على تدريب الجيش الأفغاني.

وفي الشهر الماضي ردد حشد من الأفغان الغاضبين هتافات تقول «الموت لأمريكا» بعدما تورطت سيارة دفع رباعي يقودها موظفون متعاقدون أمريكيون من شركة «دينكورب» الدولية في حادث مروري أسفر عن مقتل أربعة





برغم تقدم الصين رقمياً: اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم

اعترفت الحكومة اليابانية، أول من أمس، بأن إجمالي الناتج الداخلي للصين تجاوز نظيره الياباني في الربع الثاني من عام ٢٠١٠، لكن الأرخبيل حافظ على موقع القوة الاقتصادية الثانية في العالم لمجمل النصف الأول من العام.



الماضي. وتؤكد هذه المعطيات أن المستهلكين اليابانيين يفتقدون الحماسة وأن النشاط الصناعي معزز بالتصدير. وفي

مواجهة منافسة شرسة تقلص الشركات نفقاتها ورواتب موظفيها من أجل تدبير أمرها بأسعار منخفضة. وهي بذلك تعزز ظاهرة كبح التضخم التي تعد من العوامل المسببة لضعف الأداء الاقتصادي لليابان.

ويتوقع الأرخبيل أن تنتزع منه الصين، زبونته الرئيسية، ولمدة طويلة المرتبة الثانية على لائحة القوى الاقتصادية العالمية هذه السنة أو السنة المقبلة. لكن اليابان التي تجاوزتها الصين على صعيد الأرقام فقط، ستبقى متقدمة بضع سنوات على صعيد شروط حياة الفرد ومستواه والبنى التحتية وانتشار التعليم والمساعدات الاجتماعية ومعايير ملموسة أخرى. لكن اليابانيين الذين يواجهون ازدياد أعداد المسنين وتراجع عدد السكان واتساع الفوارق الاجتماعية بعد عشرين عاماً من عدم الاستقرار الاقتصادي، يشعرون بالقلق ويتساءلون عن وسائل إحياء النشاط الاقتصادي على الرغم من انخفاض عدد اليد العاملة المنتجة.

والمعادلة تصبح أكثر صعوبة في بلد يواجه مديونية كبيرة ويمكن أن يتفتت نسيجها الصناعي بينما تقيم شركاتها، التي تعتمد على الطلب الداخلي المتقلب وتواجه صعوبات بسبب ارتفاع سعر العملة اليابانية، مزيداً من المواقع في الخارج، على حساب الاقتصاد الداخلي. وقال كيسوكي تسومورا، أمين الشؤون البرلمانية في مجلس الوزراء الياباني، إن هذه الأرقام تجعل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم متقدمة على اليابان في الربع الثاني على أساس القيمة الاسمية للدولار. لكنه أضاف أنه يتعين انتظار أرقام العام بأكمله قبل تعديل المراكز.

كشفت أرقام رسمية صدرت الإثنين الماضي أن إجمالي الناتج المحلي الاسمي الصيني بلغ ١٣٣٦,٩ مليار دولار في الربع الثاني من العام، بينما لم يتجاوز نظيره الياباني ١٢٨٨,٣ مليار دولار. لكن على مدى الأشهر الستة الأولى من العام، بقي النشاط الياباني أكبر وبلغ ٢٥٧٨ مليار دولار، مقابل ٢٥٣٢ مليار دولار في الصين.

وفي الربع الثاني، تأثر الاقتصاد الياباني بتراجع الطلب الداخلي. وفي الأرقام الحقيقية ارتفع إجمالي الناتج المحلي الياباني ١,٠٪ في الربع الثاني بالمقارنة مع الربع الأول، أي بوتيرة سنوية تبلغ ٤,٠٪. وأثارت هذه الأرقام، التي تدل على تباطؤ واضح للنمو الياباني بالمقارنة مع الربعين السابقين، خيبة أمل كبيرة، خاصة بعدما خفضت الحكومة الأرقام المتعلقة بالربع الأول من عام ٢٠١٠.

وقال محلل في مجموعة «دايوا سيكيورتييز» إنه «باستثناء قطاع مشتريات معدات الشركات الخاصة والصادرات، تبدو المعطيات بشكل عام سيئة». وأضاف «أصبح من الواضح أن اليابان لم تدخل بعد مرحلة انتعاش داخلي مطابق للسيناريو الذي تصوره بنك اليابان».

وأكد يوشيكوي شينكي، المحلل الاقتصادي في معهد الأبحاث «داي تشي لايف»، أن «آثار إجراءات الانتعاش تتراجع. فالذين أرادوا انتهاز فرصة الدعم المقدم لتجديد سياراتهم أو أجهزة التلفزيون، فعلوا ذلك». وأضاف «من دون تحسين في الأجور تصبح هذه الإجراءات غير مجدية».

وقال الوزير المكلف بالاقتصاد، ساتوشي أراي، إن

«التمحرك الفوري ليس ضرورياً» لإطلاق إجراءات جديدة لإنعاش الطلب الداخلي، موضحاً أنه يفضل انتظار تصحيح الأرقام الأولية التي نشرت الإثنين



ماذا وراء إعلان إيران بناء عشرة مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم؟

الإعلان الإيراني الأخير لبناء عشرة مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم، وإن كان يشكل تحدياً صريحاً للعقوبات الدولية الأخيرة، فإنه يأتي في إطار المناورة السياسية والحصول على مزيد من المكاسب في أي مفاوضات مقبلة.

تهدف إليه طهران. يشار هنا إلى أن العقوبات الأخيرة التي فرضها مجلس الأمن في شهر يونيو الماضي تحظر مثل هذه الأنشطة، وتدعو إيران تحديداً إلى تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم. الواضح أن إيران أرادت من خلال إعلانها الأخير بناء مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم، ووضع قانون ملزم



أعلن علي أكبر صالحى، رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، أول من أمس، أن إيران ستبشر بناء موقع جديد لتخصيب اليورانيوم في الفصل الأول من عام ٢٠١١، إضافة إلى ٩ مواقع أخرى سيتم البدء في بنائها في مناطق متفرقة. وتزامن ذلك مع توقيع الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، قانوناً يجبر

للحكومة إنتاج اليورانيوم المخصب وتوفيره بنسبة ٢٠٪، تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، الأول إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي أنها ماضية في تطوير برنامجها النووي، وأن العقوبات الدولية الأخيرة وتلك الإضافية التي تم فرضها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لن تشنيتها عن تحقيق هذا الهدف، لكن الواضح أن الخطوة الإيرانية الأخيرة تستهدف في الأساس هنا التغطية على المعاناة التي بدأ يعانيها الاقتصاد الإيراني، التي انعكست بوضوح على الشعب، سواء في تزايد معدلات الفقر والبطالة، حتى إن تقريراً صدر عن مجلس الشورى الإيراني مؤخراً، وتضمن آراء خبراء اقتصاديين من المستقلين، أشار إلى أن الاقتصاد الإيراني شهد تراجعاً متسارعاً، خاصة في الصناعات النفطية والغاز والاستثمارات الخاصة، وأن سلسلة العقوبات الأخيرة سيكون لها تأثيرات أوسع وأكبر من الدورات السابقة. الهدف الثاني هو تأكيد قوة النظام في الداخل، خاصة بعد سلسلة الانتقادات الأخيرة التي تعرض لها من جانب أقطاب المعارضة، على اعتبار أن أي إنجاز نووي يحظى بالتقدير لدى الشعب الإيراني. أما الهدف الثالث فهو تعظيم المكاسب الإيرانية في جولة المفاوضات المقبلة. وهذا يأتي من باب المناورة التي تمارسها طهران باستمرار في إدارة ملفها النووي، خاصة بعد أن أدركت أن هناك رغبة في الحوار من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الحكومة على مواصلة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪، وينص على إلزام الحكومة الاستثمار في المجالات المختلفة للتكنولوجيا النووية السلمية بما فيها إنتاج دورة الوقود النووي في إيران وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المجالات من أجل عدم الرضوخ للضغوط.

إعلان بناء مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم وسنّ قانون يلزم الحكومة مواصلة التخصيب بنسبة ٢٠٪ لا ينفصلان عن الخطوات التي اتخذتها إيران على مدار الأشهر القليلة الماضية، وأعلنت من خلالها أنها حققت تقدماً في تخصيب اليورانيوم، وأنها ستواصل التخصيب لأضعاف هذه النسبة، وذلك في تحدٍّ صريح وواضح للولايات المتحدة والغرب.

ردود الأفعال الدولية التي صدرت حول الخطوة الإيرانية الأخيرة، التي تشير في معظمها إلى تزايد القلق من نيات طهران ترجع في الأساس إلى أن موضوع تخصيب اليورانيوم يعتبر الجانب الأكثر إثارة للجدل في البرنامج النووي الإيراني، لأنه يؤكد الشكوك التي تتبناها الولايات المتحدة والغرب حول عدم سلمية هذا البرنامج، وأنه مخصص في الأساس لأغراض عسكرية، خاصة أن كثيراً من الخبراء يذهبون إلى أن إيران تمتلك بالفعل القدرة على تخصيب اليورانيوم عند درجة ٢٠٪، لأن التقنية التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم عند النسبة الأقل ٣,٥٪ هي نفسها التي تستخدم في التخصيب عند درجات أعلى، وهو ما

تعزز تعاونها الاقتصادي مع طهران كمبوديا تنتقد العقوبات على إيران

خبراء: أمريكا تخطط جدياً للانسحاب من أفغانستان

يرى خبراء باكستانيون، تعليقاً على التصريحات الأخيرة للقادة العسكريين الأمريكيين بشأن أفغانستان، أن الولايات المتحدة تواجه موقفاً صعباً هناك. ويقول المحلل في شؤون أفغانستان، رحيم الله يوسف زي، إن تصريحات كل من وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، ورئيس الأركان، الجنرال بيتريوس، تؤكد عمق المأزق في التعامل مع ملف أفغانستان والتداعيات التي تخشاها واشنطن بعد انسحابها من أفغانستان عام ٢٠١١. ويقول الجنرال طلعت مسعود إن أمريكا باتت فعلاً تشعر بالأزمة وبضرورة التفكير وتهيئة نفسها للانسحاب النهائي من أفغانستان. ويقول الجنرال حميد جل إنه لم يعد أمام الأمريكيين من خيار غير سحب قواتهم من أفغانستان، لكن مخاوفهم تكمن اليوم في مستقبل هيبنتهم في العالم، إذ إن أخشى ما يخشونه هو الظهور على أنهم أخفقوا في كسب المعركة، وفشلوا في القضاء على «القاعدة»، ولم يتمكنوا من هزيمة مسلحين بدائيين يحملون أسلحة بدائية الصنع وعبوات ناسفة محلية الصنع لا تكلفهم صناعتها سوى سنتات من الدولارات. ويقول رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال أسلم بيك، إن الأمريكيين يخططون جدياً لسحب قواتهم من أفغانستان في الموعد الذي حدده، وهو شهر يوليو ٢٠١١. ويرى بيك أن أمريكا تخطط لأمرين اثنين هما إقناع «طالبان» بتقاسم السلطة مع حكومة كرزاي خلال الأشهر المقبلة المتبقية لهم في أفغانستان. والأمر الثاني هو إقناع الشعب الأمريكي بأن حكومته كسبت الحرب في أفغانستان، وحققت الاستقرار فيها. ويبدو في رأي المراقبين أن الأمريكيين ما زالوا يجهدون أنفسهم لترك أفغانستان في ما تبقى لهم من الأشهر المقبلة من دون أن تمثل لهم جرحاً لا يندمل، أو تفتح أزمة سياسية جديدة في أمريكا، ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية تضع جميع هذه الحسابات اليوم في بالها، وتعمل جاهدة على أن تنسحب دون خسائر.



قال هور نامهونج، نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية الكمبودي، إن العقوبات المفروضة على إيران ليست حلاً جيداً، مشيراً إلى أن المفاوضات والمشاركة هما

الأفضل لحل الأزمة. وأضاف هور نامهونج، خلال حديثه إلى الصحفيين في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الكمبودية: «إن فرض عقوبات على إيران ليس حلاً، والتفاوض والمشاركة طريق أفضل لحل المشكلة». وعزا تصريحاته إلى تجربة كمبوديا بعد إطاحة نظام «الخمير الحمر» عام ١٩٧٩، عندما تم فرض عقوبات شديدة وخطرة على كمبوديا، بيد أنه قال إن بلاده واصلت الحياة وتطورت حتى اليوم. يشار إلى أن هور نامهونج قد عاد للتو من إيران، وخلال زيارتها وقّع اتفاقية تعاون بترولية، تقدم إيران من خلالها دعماً فنياً وخبرات تساعد كمبوديا على تطوير أحد حقولها البحرية المكتشفة للتو ونقله إلى مرحلة الإنتاج بحلول عام ٢٠١٣. كما وقع الوفد الكمبودي مذكرات تفاهم للتعاون مع الجانب الإيراني في مبادي السياحة والتجارة والاستثمار. وأقامت الدولتان علاقاتها الدبلوماسية عام ١٩٩٢، لكن طهران تدير مصالحها في كمبوديا عبر سفارتها في فينتام. وكان النائب الإيراني محسن كوهكان، رئيس «جمعية الصداقة البرلمانية الإيرانية-الكمبودية»، قد زار كمبوديا في يونيو الماضي، وناشد حكومتي البلدين تبادل فتح سفارتين في عاصمتيهما. إلى ذلك قالت «رابطة مسلمي كمبوديا» إنها تتطلع إلى نتائج الاتفاقات العريضة التي توصل إليها وفد كمبودي رفيع المستوى زار إيران الأسبوع الماضي. وقالت الرابطة في بيان لها إنها تتطلع إلى دور إيراني يضح الاستثمارات والخبرات التي تساعد المسلمين (نصف مليون فرد) في كمبوديا على تحسين أحوالهم المعيشية.



هل تكرر واشنطن خطأ فيتنام مع كرزاي؟



كتب كل من تيد جالين كارينت، نائب رئيس دراسات الدفاع والسياسة الخارجية في «معهد كاتو»، ومالو إنوسنت، محلل السياسة الخارجية في «معهد

كاتو»؛ مقالاً نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «حامد كرزاي وخطأ الولايات المتحدة في فيتنام»، استهلاه بالإشارة إلى أنه وسط الجدل المتزايد بشأن ضرورة بقاء الولايات المتحدة في أفغانستان، كان هناك اتفاق في الآراء ليس على أن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي يمثل شخصية محورية في الحرب الأفغانية فقط، ولكن على أنه الطرف الأكثر ضعفاً في تلك الحرب أيضاً. ويرى الكاتبان أن الخلافات الأخيرة بين كرزاي وواشنطن تكشف النقاب عن نمط مقلق في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويوضح الكاتبان أن واشنطن تنتهج في تعاملها مع الرئيس الأفغاني، كرزاي، النهج نفسه الذي تبنته منذ خمسة عقود مضت في تعاملها مع زعيم فيتنام الجنوبية، نجو دنه ديم، الأمر الذي أسفر آنذاك عن كوارث شهيرة. ففي أكتوبر ١٩٥٤ كتب الرئيس أيزنهاور رسالة إلى ديم يحثه فيها على «تأسيس وتطوير دولة قوية قادرة على مقاومة محاولات التخريب أو العدوان». فبالنسبة إلى قادة واشنطن كان تأييد جنوب فيتنام أمراً حيوياً للحيلولة دون توسع الشيوعية، وكان ديم من وجهة نظرهم هو الرجل الأمثل لتولي تلك المهمة. وفي عام ١٩٦٩ أعلن والتر روبرتسون، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى، في خطابه أن آسيا قدمت إلى العالم شخصية أخرى عظيمة يحتذى بها متمثلة في ديم. كما أشاد السيناتور جاكوب جافيتس بديم، واصفاً إياه بأنه «واحد من الأبطال الحقيقيين في العالم الحر». ولكن بحلول نهاية عام ١٩٥٠ تنامي قلق المسؤولين الأمريكيين إزاء أسلوب ديم السياسي الاستبدادي والمحسوبية. والأسوأ من ذلك هو تراجع دعم الشعب الفيتنامي حكومة ديم. وورثت حكومة الرئيس كينيدي تلك المعضلة.

نتنياهو يؤمن تماماً بضرورة التصدي للخطر الإيراني كاتب: إسرائيل تعاني أقسى شعور بالتهديد الوجودي

كتب جورج ويل مقالاً نشرته صحيفته «واشنطن بوست» تحت عنوان «تحذير نتينياهو»، أوضح فيه استخدام إسرائيل للأسلحة الصغيرة لقمع هجمات ستة جيوش عربية، وذلك بعد عام ١٩٤٨. أما الآن فإن شعورها بالتهديد يفوق بكثير ما كان عليه آنذاك. ومن هنا جاء القرار المحتمل الذي سيهز العالم بأسره، وربما في غضون عامين. ولفهم الرجل الذي سيصنع القرار يجب البدء في النظر إلى إيمان رئيس الوزراء، بنيامين نتينياهو، بأن وقف برنامج إيران النووي بات جزءاً من مساعي وقف الحملة العالمية لعكس ما تحقق عام ١٩٤٨، التي من شأنها «إعادة اليهود إلى حالة عدم القدرة للدفاع عن النفس». ويقول نتينياهو إن الشرق الأوسط يعكس تطورين؛ أولهما، ظهور إيران والإسلام المسلح إثر ثورة ١٩٧٩ التي أخرجت «حماس» و«حزب الله» و«القاعدة». وثانيهما، التهديد المتعدد للصواريخ الحربية. ويشير الكاتب إلى أن إسرائيل تواجه الآن حملة لنزع شرعيتها من أجل إخماد قدرتها على الدفاع عن نفسها كتهديد ثالث. حيث يرى نتينياهو أن ثمة إجماعاً قد تبلور «بعدم السماح لإسرائيل بالدفاع عن نفسها». ويقول نتينياهو إن الأعداء منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣ «حاولوا محو إسرائيل عبر الحروب التقليدية، وبعد فشلهم اتجهوا إلى إعاقة إسرائيل بالإرهاب والعمليات الانتحارية». ويضيف أن إسرائيل أقامت سوراً للقضاء على ذلك، إلا أن الصواريخ التي تمتلكها حركة «حماس» و«حزب الله» تعبر هذه الأسوار، ما دفع الجيش الإسرائيلي لتأكيد أهمية الدفاع ضد الصواريخ؛ حيث تمتلك «حماس» عشرات الآلاف من الصواريخ في غزة، بالإضافة إلى ٦٠ ألفاً أخرى يمتلكها «حزب الله» جنوب لبنان، وهو ما لا يستطيع الجيش مواكبتها. وقد أتى القرار ١٧٠١ لـ «مجلس الأمن» لمنع تسليح «حزب الله» وعملياته، إلا أن «حزب الله» تعلم من «حماس» وزرع ترسانته الصاروخية التي تضاعفت ثلاث مرات بالقرب من المدارس والمستشفيات.



«واشنطن بوست»: أوباما تصرف بمسؤولية حيال «المركز الإسلامي»

هل أندر البيت الأبيض تركيا لتغيير مواقفها؟



كتب مايكل جيرسون مقالاً نشرته صحيفته «واشنطن بوست» تحت عنوان «واجب أوباما إزاء المسجد»، استهله قائلاً إن الرئيس أوباما يتمتع بموهبة غريبة في إغضاب نقاده ونزع فتيل حماسة أصدقائه بشأن عرض الجدل الكامل كما بينت قضية مسجد مانهاتن، حيث كانت كلمته الأولى دفاعاً عن حرية الأديان والتسامح الديني، وأن معارضة بناء المسجد بالقرب من مقر اعتداءات ١١ سبتمبر تتعدى عليهما. إلا أن نبرته تغيرت في كلمته الثانية السبب الماضي حيث إنه لم يعلق على حكمة بناء المسجد، ولكنه أكد حق إنشائه. ويوضح الكاتب أن ثمة اختلافاً كبيراً بين كونك كاتب عمود رافضاً قبول المسجد، وصاحب حق طرح الأسئلة حول تمويل المسجد والدوافع وراء داعميه، ورئيس جمهورية ينبغي أن يضع آراءه جانباً، لأن مهمته الأساسية دستورية، وأخرى لخدمة مواطنيه بمن فيهم ملايين المواطنين المسلمين. ومن خلال هذه المعايير نرى أن أوباما لم يكن لديه خيار سوى الطريق العام الذي سلكه، حيث إن إعلانه لغير ذلك هو تصرف طائفي. ويوضح الكاتب رفض صحة الخطاب الشامل تجاه الإسلام، حيث إن إعلانه مناسب ومطلوب من قبل رئيس رسم خطأ واضحاً بيننا وبينهم في الصراع العالمي مع المسلحين المسلمين. ومن جهتهم، يأمل المسلحون المسلمون إشعال الصراع بين الغرب والإسلام، وإيجاد تضامن مع خصوم المسلمين وضحايا التطرف. ويشير الكاتب إلى كيفية تعامل الولايات المتحدة مع إنشاء مسجد غير متطرف، حيث يفرض صراع الحضارات بدلاً من نزع فتيله، فالرمزية مهمة بالفعل في الحرب ضد الإرهاب. كما أن إقامة مسجد غير متطرف ليس انتصاراً للعدو. ويختتم الكاتب مقاله بقوله إن من يريدون من الرئيس تأكيد أن المسجد «سيدئس» الأحياء القريبة من جراوند زيرو، هم في الواقع يطالبونه بتقويض محاربة الإرهاب، لأن الحرب على الإسلام ستجعل من المستحيل الحرب ضد الإرهاب.

نفى البيت الأبيض، أول من أمس، أن يكون وجه «إنذاراً» إلى تركيا بسبب سياساتها حيال إيران ومواقفها الأخيرة ضد إسرائيل، مؤكداً أنه يجري «حواراً» مع أنقرة بشأن هذه المسائل. وتحت عنوان «إنذار أمريكي لتركيا بشأن الأسلحة» ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» يوم الإثنين الماضي أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، حذر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، من أن المواقف التركية حيال كل من إسرائيل وإيران يمكن أن تقلص فرص أنقرة في الحصول على أسلحة أمريكية. ورداً على سؤال بشأن ما نشرته الصحيفة البريطانية قال مساعد الناطق باسم البيت الأبيض، بيل بيرتون «لا أدري من أين جاؤوا بذلك». وأكدت الصحيفة الاقتصادية، نقلاً عن مسؤول أمريكي كبير، أن «الرئيس (أوباما) قال لأردوغان إن بعض المواقف التي اتخذتها تركيا أثارت تساؤلات ستطرح على الكونغرس». ويعتزم أردوغان شراء طائرات استطلاع أمريكية لمكافحة التمرد الكردي المسلح الذي يقوده «حزب العمال الكردستاني» انطلاقاً من قواعده الخلفية في الجبال العراقية الشمالية، وذلك بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١، بحسب الصحيفة. وأوضح المسؤول الأمريكي، الذي نقلت عنه الصحيفة، أن (هذا يعني أن بعض المطالب التي قدمتها تركيا إلينا، على سبيل المثال تزويدها بأسلحة لقتال «حزب العمال الكردستاني»، سيصبح من الصعب علينا أكثر تمريرها في الكونغرس). وكانت الولايات المتحدة أعربت عن خيبة أملها إثر تصويت تركيا في مجلس الأمن الدولي ضد فرض حزمة رابعة من العقوبات على إيران، وهي العقوبات التي أقرها المجلس في يونيو الماضي بمعارضة البرازيل وتركيا، وامتناع لبنان عن التصويت.



توقع احتمال عودة الاقتصاد البريطاني إلى الركود مرة أخرى

أوضح رئيس هيئة جديدة للرقابة المالية في بريطانيا أنه لا يمكنه تأكيد أن بلاده لن تشهد ركوداً اقتصادياً مرة أخرى. وقال آلان بود، رئيس «مكتب مسؤولية الميزانية» المنتهية ولايته، أول من أمس، إن هيئته صنفت احتمالية حدوث ما يعرف بالعودة إلى الركود عقب الانتعاش. وكانت الحكومة البريطانية الجديدة أنشأت «مكتب بود» لتقديم توقعات اقتصادية مستقلة، وعيّن بود رئيساً مؤقتاً للمكتب، وسيتم استبداله في وقت لاحق من هذا العام. وقال بود في تصريح إلى «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي): «إن هناك احتمالية أن تعود بريطانيا مرة أخرى إلى الركود».



تباطؤ نمو الاقتصاد الياباني في ظل القلق بشأن ارتفاع الين

تباطؤ نمو الاقتصاد الياباني بشكل حاد في الربع الثاني، وتوقع محللون مزيداً من الضعف، ما يزيد من متاعب صناعات السياسات الذين يكافحون للتعامل مع انكماش الأسعار، وارتفاع الين الذي يهدد الانتعاش الذي يعتمد على الصادرات. وأصبحت التوقعات متشائمة بسبب تباطؤ النمو في أسواق الصادرات الرئيسية.



تكلفة الحكم القضائي ٢٦ ألف يورو و٤٠ ألف للحصول على وظيفة في الشرطة

روسيا: نصف إجمالي الناتج المحلي يذهب لحساب الموظفين المرتشئين

أفاد تقرير مستقل عن الفساد في روسيا بأن نصف إجمالي الناتج المحلي يذهب إلى جيوب الموظفين المرتشئين، حيث بإمكان أي شخص كان شراء منصب في شرطة المرور مقابل ٤٠ ألف يورو، فيما يكلف شراء حكم قضائي ٢٦ ألف يورو. وأُنجز التقرير في الفترة من ٢ يوليو ٢٠٠٩ و ٣٠ يوليو ٢٠١٠ من جانب «جمعية المحامين من أجل حقوق الإنسان»، التي تلقت خلال هذه الفترة ٦٥٨٩ شكوى. وخلص هذا التحقيق، الذي استند إلى إحصاءات رسمية وشهادات لأصحاب الشكاوى، إلى أن «سوق الفساد تمثل ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي»، مشيراً إلى أن معدل حجم الرشوة الواحدة تضاعف منذ بداية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٤ ألف روبل (١٥٠٠ يورو). وقال مسؤول «منظمة الشفافية الدولية»، إيفان نينينكو، لـ «فرانس برس»: «إن هذه الأرقام تتفق مع تقديراتنا»، مذكراً بأن روسيا تحتل المركز الـ (١٤٦) من أصل ١٨٠ دولة يشملها التصنيف من الأقل إلى الأكثر فساداً. وفي المحاكم، يتعين دفع «أتعاب» للمحامين الذين يؤدون دور الوسيط مع القاضي «لتسوية القضية». وبحسب شهادة إلكسندرا بيلوفنسكايا، الموظفة في «محكمة كيزليار» في داغستان، إحدى أفقر جمهوريات القوقاز الروسي، فإن قيمة الرشوة في القضايا الجنائية قد تصل إلى مليون روبل (٢٦ ألف يورو)، وقرابة ٨٠٠ يورو في القضايا المدنية. وفي المخالفات الإدارية، فإن «القاضي يقبل ما يقدم إليه» حسب بيلوفنسكايا التي تقول إنها أقبلت من عملها بسبب اعتراضها على هذه الممارسات. وبحسب التقرير، فإن «اندماج عالم الجريمة مع قوات الأمن له طابع شامل». وأضاف المصدر نفسه أن مسؤولي أقسام الشرطة المفترض أنهم يكافحون الجريمة المنظمة، الذين يوفرون الحماية لعمليات تهريب إجرامية يحصلون على مبالغ تصل إلى ٢٠ ألف دولار شهرياً، ومثلي الادعاء على ١٠ آلاف دولار».

مسؤول إيراني: العقوبات لا تؤثر في إمدادات

إيران من البنزين

أعلن مسؤول إيراني، أول من أمس، أن إيران لا تعاني أي مشكلات في شراء البنزين، برغم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على وارداتها من منتجات النفط المكررة. وصرح محمد علي خطيبي، ممثل إيران في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، لوكالة «مهر» للأخبار، أن «فرض العقوبات لم يوجد أي عوائق أمام البلاد لشراء البنزين». وفرضت الولايات المتحدة و«الاتحاد الأوروبي» عقوبات على إيران بسبب عملياتها لتخصيب اليورانيوم استهدفت بالتحديد قطاع الطاقة. وفرضت الولايات المتحدة إجراءات لعرقلة الواردات الإيرانية من المنتجات النفطية مثل البنزين ووقود الطائرات. وبرغم أن إيران هي ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في «أوبك»، فإنها تعتمد كثيراً على واردات البنزين، نظراً إلى ضعف منشآتها لتكرير النفط. وتستورد إيران نحو ثلث احتياجاتها السنوية من البنزين. ولمواجهة العقوبات دعا مسؤولون إيرانيون إلى خفض استهلاك الوقود وبناء مصافي نفط جديدة. والشهر الماضي قال نائب وزير النفط، علي رضا ضيغمي، إن إيران تستثمر ٢٦ مليار دولار في بناء مصافي نفط جديدة بنهاية خطة التنمية الحالية في عام ٢٠١٤. من ناحية أخرى قال ديفيد فيلاسكويز كارابالو، سفير فنزويلا لدى طهران، إن بلاده «ستوفر لإيران كميات البنزين المطلوبة حسب طلبها وفي الوقت الذي تطلبه»، حسب ما أوردت وكالة «فارس» للأخبار. وتخضع إيران لأربع مجموعات من العقوبات الدولية بسبب استمرارها في برنامجها النووي.



وزير الدفاع الأمريكي يؤكد عزمه على الاستقالة من منصبه عام ٢٠١١

أعلن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، أول من أمس، عزمه الاستقالة من منصبه العام المقبل، وذلك بعد أن يتأكد من بدء انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. وقال الوزير الجمهوري في مقابلة مع مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية «أعتقد أنه بحلول العام المقبل سنكون في موقع نعرف فيه إذا ما كانت استراتيجيتنا تحقق نجاحاً في أفغانستان». وقال إنه بحلول ذلك الوقت «سنكون قد انتهينا من إرسال التعزيزات. وسنكون قد أجرينا التقويم في ديسمبر ٢٠١٠. ويبدو لي أنه ستتاح لي فرصة منطقية لأن أستقيل في يوم ما في عام ٢٠١١».

- قال جيتس إنه يعتقد أنه سيكون من الخطأ بالنسبة إليه أن ينتظر حتى يناير ٢٠١٢ لترك منصبه، إذ من الممكن أن يكون «الحصول على مرشح جيد» أمراً صعباً، نظراً إلى أنها سنة انتخابية قد تخسر فيها الإدارة الحالية الرئاسة. وأضاف «المسألة هي أنه من غير المستحسن أن تملأ مثل هذا المنصب في ربيع الانتخابات الرئاسية. وأعتقد أن (الاستقالة) خلال عام ٢٠١١ أمر جيد».

- كان الرئيس السابق، جورج بوش، أول من عين جيتس في هذا المنصب الذي أبقاه باراك أوباما فيه ليحصل بذلك على غطاء جمهوري لاستراتيجيته الحربية في أفغانستان.

- قال متحدث باسم البيت الأبيض، بيل بورتن، معلقاً على المقابلة، إن «الرئيس ممتن لـ (جيتس) لأنه خدم في هذا المنصب»، مشيراً إلى أن جيتس سبق أن أعرب عن نيته. وقال بورتن «ليست مفاجأة أن يبدي نيته الانتقال إلى أمر آخر».

- من جهته خفف المتحدث باسم «البيتاجون»، جيف موريل، من وقع تصريحات جيتس، وقال إنه في كل مرة «فكر جيتس في التخلي نهائياً عن مهامه، قرر البقاء في الخدمة». وأضاف أن الوزير «لم يعلن تقاعده في المقابلة»، مضيفاً أن «كل ما فعله هو التفكير في الوقت المناسب لوقف مهامه».

ماذا وراء التصريحات المفاجئة؟

صدرت تصريحات جيتس في وقت ظهر تعارض بينه وبين قائد القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان، الجنرال ديفيد بيتريوس؛ فبرغم أن جيتس وبيتريوس متفقان على ضرورة الانسحاب التدريجي من أفغانستان، فإن سلسلة من المقابلات التي أجراها كشفت عن خلاف حول موعد بدء الانسحاب الذي حدده الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في نوفمبر الماضي. ففي حين أكد جيتس في حديث نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» يوم الإثنين الماضي أن «لا أحد يساوره الشك في أن انسحاب القوات سيبدأ بالفعل في يوليو ٢٠١١»، أعلن بيتريوس الأحد الماضي للتلفزيون أنه لا يعتبر هذا التاريخ «ملزماً». وكان أوباما اضطر قبل أقل من شهرين إلى إقالة سلف بيتريوس، الجنرال ستانلي ماكريستال، بعدما كشف في مقابلة صحفية عن انقسامات عميقة داخل الإدارة الأمريكية حول الاستراتيجية في أفغانستان، وعيّن الجنرال بيتريوس محله.

- يأتي تأكيد جيتس نيته الاستقالة في وقت خرج بالنسبة إلى جهود الحرب في أفغانستان مع إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي إلى هذا البلد ليرتفع عدد القوات الأمريكية فيه إلى ١٠٠ ألف جندي خلال الأسابيع المقبلة.

- أيد المتحدث باسم البيت الأبيض، بيل بورتن، يوم الإثنين الماضي، موقف جيتس، موضحاً أن التاريخ المحدد للانسحاب «غير قابل للتفاوض» لكنه أكد من جهة أخرى أن الرئيس والجنرال بيتريوس على توافق، وأن تصريحات الأخير أخرجت من سياقها. وصرح جيتس لمجلة «فورين بوليسي» أنه يعتقد أن قرار أوباما إرسال تعزيزات يعني أن الأمور تسير باتجاه التقيّد بالموعد المحدد للانسحاب الذي يوافق عليه هو كذلك. وأوضح «لقد كان موعد يوليو ٢٠١١ عائقاً كان عليّ تخطيه، لأنني كنت ضد تحديد تواريخ (للانسحاب) من العراق بشكل مستمر». وأضاف «ولكنني أصبحت مقتنعاً أن تحديد تواريخ معينة أمر ضروري لكي نلفت انتباه الحكومة الأفغانية إلى أن عليها تحمّل المسؤولية. كما أنني أدركت المخاطر». وينسب إلى جيتس الفضل في توجيه القوات الأمريكية نحو الخروج من العراق، والتغلب على النقاد في «الكونجرس» حتى بعد تنبئه قرار إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي إلى العراق، وهو القرار الذي لم يلقَ تأييداً، ولكنه حقق نجاحاً هناك.

- أوباما هو سابع رئيس يعمل جيتس (٦٧ عاماً) في إدارته خلال حياته المهنية الممتدة ٤٠ عاماً في قلب جهاز الأمن القومي الأمريكي. وكان جيتس أحد صقور الحرب الباردة في «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية، التي عمل مديراً لها عام ١٩٩١.

من يخلف جيتس؟

قالت مجلة «فورين بوليسي» إن هناك العديد من التوقعات بشأن الخليفة المحتمل لجيتس. وأشارت المجلة من بين هؤلاء المرشحين إلى ميشيل فلورنوي، المساعدة الحالية لوزير الدفاع لشؤون السياسة، وجون هامري، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومدير «سي أي آيه»، ليون بانيتا، ووزير البحرية السابق، ريتشارد دانزيج.

